

## تراث وآثار

## بيوت بيروت في مهب الريح

هدم البيوت التاريخية لا يتوقف! والسبب يعود إلى أسعار العقارات الخيالية وإلى عدم وجود أي قانون يحمي هذه الأبنية التي تحوي بين جدرانها هوية مدينة وتاريخها

## جوان فرسخ بجالي

جلس سبعة اختصاصيين في عالم الهندسة والتراث والترميم يناقشون ويعرضون على حفنة من المهتمين موضوع تدمير بيوت بيروت التراثية. هدف النقاش الذي دعت إليه مؤسسة سمير قصير إلى إعادة موضوع المحافظة على بيوت بيروت إلى الواجهة. فهوية العاصمة باتت على المحك بسبب التدمير القائم. رأت منى حلاق المهندس والعضو في جمعية APSAT أن «أساس المشكلة يكمن في عدم وجود أي قانون خاص بالأبنية التراثية، فهي تتبع حتى اليوم قانون الآثار الذي يحمي البيوت المصنفة على لائحة الجرد العام فحسب. وبالتالي، أصبحت المحافظة على بيوت بيروت القديمة تقوم على حسن نية المالكين». وأعطت حلاق لمحة مختصرة عن مشكلة المحافظة على نسيج بيروت العمراني، التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي. وترى حلاق أن «المحافظة الصحيحة يجب أن تحصل في تماسك النسيج العمراني، أي المحافظة على منطقة واحدة في مختلف أوجه حياتها. بيوت قديمة مع سكانها ودكاكينها وأزقتها وحرقيها، ذلك هو النسيج العمراني الذي يعطي للمنطقة هويتها النابعة من نمط الحياة الخاص بها».

وفي عام 1995 عمل فريق من المهندسين على تحديد المناطق التي يجب المحافظة عليها، لكونها تحوي هذا النسيج، فكانت النتيجة سبع مناطق تحيط بوسط بيروت وعدداً من الأبنية يصل إلى 1016! ولإبراز سياسة الدولة اللبنانية، بعد التوصل إلى هذه الخرائط، عملت الحكومات على إعادة تحديد الخرائط في بيروت لتقليص عدد المباني. وأدرجت لوائح «لتحرير» البيوت من التصنيف، فانت اللائحة الثانية بـ520 منزلاً يمكن هدم 250 واحداً منها. وبالطبع، وافق مجلس الوزراء على هذه اللوائح التي

يعمل على أساسها اليوم لهدم بيوت بيروت القديمة، وقد أزيل 77 منزلاً مدرجاً خلال السنوات القليلة الأخيرة. وبما أن سياسة الدولة الحالية تقضي أولاً وأخيراً بعدم المحافظة على التاريخ، لا يزال مشروع قانون حماية الممتلكات الثقافية الذي اقتره مجلس الوزراء يدرس في اللجان النيابية منذ أكثر من سنتين! وفي انتظار تغير ما على صعيد الدولة، أتم أفراد من المرصد المدني «مجال» مسحا شاملاً للأبنية التراثية في بيروت لتحديث الخرائط والتأكد مما أزيل ومما بقي صامداً. وقال مدير المرصد والمدرس في جامعة الالبيا - البلمند، سيرج يازجي، إن «المحافظة على المباني الباقية لن تتحقق إلا من خلال الدعم السياسي للمشروع، لذا يجب أن يخرج النقاش من نطاق الجامعات واللجان الأهلية والجمعيات، ويجب العمل لأخذ الدعم



المباني القديمة تحاط بأبراج عالية

بلدية بيروت إلى العمل على شرائه بهدف المحافظة عليه. «لكن، قبل أن تنتهي معاملات الشراء، بدأ صاحب العقار بتخريب المبنى ما سيؤدي على الأرجح إلى هدمه»، هذا ما أكدته العضو في مجلس بلدية بيروت رالف عيد. وقال عيد إن «البلدية تتضامن مع أفراد المجتمع المدني وتطالب بالمحافظة على البيوت القديمة لكي يبقى لهذه المدينة هوية، وخاصة أنه ليس لها أي «كلمة» في موضوع المحافظة، لأن قرارات الهدم تصدر من المديرية العامة للتخطيط المدني ووزارة الثقافة. وأكد أن البلدية مستعدة لأن تستملك العقارات المهمة إذا تطلب الأمر ذلك». هنا، يجدر التوضيح أنه يمكن هدم البيوت المصنفة إذا ما حصل المالك على ورقة من بلدية بيروت تفيد بأن المنزل مصدع ويمثل خطراً على السلامة العامة! ويرد عيد بأن البلدية ليس لها سلطة لتضعها على البيوت المصنفة، ولا يمكن تفادي هذا الواقع إلا بإصدار قانون يحمي هذه الممتلكات وينصف أصحابها ويردعهم في أن واحد عن المساس بها. ويطلب عيد بقانون بناء خاص بمدينة بيروت يعمل على أساسه للتصنيف والمحافظة.

وكانت القوانين الخاصة بالمدينة القديمة قد بدأت تشق طريقها في لبنان عبر مشروع الإرث الثقافي حيث صدر قانون موحد لصور وطرابلس وبلعبك وجبيل يحدد كيفية المحافظة على النسيج العمراني في الأحياء القديمة. وقد تطلب إصدار هذا القانون 6 سنوات من العمل الدؤوب، وعامل الوقت هو ما لا تملكه بيروت فالوقت هو حالياً أكبر عدو لهوية بيروت وبيوتها التراثية. فكلما ارتفعت أسعار العقارات ازداد الضغط على الأبنية التراثية ومالكها، وتقدمت بيروت القديمة خطوة نحو الهاوية، لتصبح هذه المدينة العريقة أشبه بدبي وشانغهاي وغيرها. مدن بنيت بلا ماض، أما بيروت التي تعمل على تقليدهم فتدفن ماضيها بيدها.

الفعلي والحقيقي من أصحاب القرار والنفوذ». وكانت «مجال» من الرواد في إطلاق مشروع «الدرب السياحي لاكتشاف زقاق البلاط»، الذي انطلق في تشرين الثاني الماضي وهدف إلى تعريف الناس بمنطقة زقاق البلاط التاريخية. ولكن المشروع، بحسب يازجي، «أساء إلى زقاق البلاط أكثر مما أفادها». فهناك معضلة تطال المحافظة على البيوت التاريخية وتسليط الضوء عليها، إذ إنه كلما تلفت نظر المهتمين إلى بعض البيوت القديمة والمهمة هندسياً أو اجتماعياً يسارع أصحاب العقار إلى تخريبها لدرجة أنها تمس السلامة العامة فتهدم. وهذا ما يحصل اليوم مع بيت السيدة فيروز في زقاق البلاط. فخلال مشروع «الدرب السياحي»، أدرج المنزل على جدول الزيارات، ما دفع



أسعار العقارات تهدد بيوت بيروت التاريخية

## الينابيع الفلسطينية أصبحت مطاهر للتعميد اليهودي

الشلالات داخل الأنفاق المبنية من حجارة قديمة، تشهد على حضارة تعود إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام في المكان. ولكن، يحاول اليهود طمس هذا الواقع التاريخي بحفر شعائر عبرية على الحجر. وأهتمام اليهود بالأبار طاول حتى المراكز الدينية الإسلامية والمسيحية. فقد سيطرت مجموعة من المتدينين اليهود على عين ماء مسجد قرية الولجة المدمرة، غرب القدس، التي كانت تستخدم كمتوضاً للمصلين. ولكن المستوطنين حولوها إلى مكان للتعميد، فيدخلون عراة إلى النفق المحفور في الصخر، الأمر الذي يعده أهالي القرية المشردون استفزازاً لمشاعرهم الدينية، ويعدّه الأثاريون تدميراً جديداً تحت ستار الدين للعيون الأثرية. كما سيطر المتدينون في منطقة سلوان على البركة المرتبطة بالتقليد المسيحي، على أنها المكان الذي شهد أعجوبة شفاء الأعمى، وتقع ضمن منطقة تطلق عليها سلطات الاحتلال اسم مدينة داود. في عملية تهويد الأرض الفلسطينية، لم تستثن العيون والينابيع والأبار، وكالعادة إنهم يقدمون رواية جديدة عنها.



متدينون يهود يمارسون طقوس الطهارة في عين الماء الرومانية في قرية القدس، «بنر يوسف»

رودس، من إقناع الطرف العربي، بضم هذه المنطقة إلى حدود الدولة الوليدة بتقديمه خرائط مزيفة تشير إلى أن المنطقة تقع ضمن المنطقة الحرام، وتحت سيادة اليهودية، فيما هي كانت تحت سيطرة القوات العربية. ومن الينابيع المفضلة لدى اليهود المتدينين، ما يطلق عليها الفلسطينيون اسم «عين عليك»، بينما يسميها اليهود «العين البيضاء»، وهي مثل باقي الينابيع تمتد إلى عدة أمتار في باطن الجبال، وتكوّن ما يشبه

وظيفتها مجموعة من العيون في تلال القدس الجنوبية، حظيت بشهرة لدى أجيال من الرحالة المستشرقين، الذين جلدوها برسوم وصور فوتوغرافية نشرت على نطاق واسع في الغرب. وخلال الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948 ضمّ حكام الدولة العبرية المنطقة التي تقع فيها الينابيع عن طريق المفاوضات، بعدما فشلوا في تحقيق ذلك، خلال المعارك. إذ تمكن موسى ديان، رئيس الوفد الإسرائيلي لمباحثات الهدنة في جزيرة

الاقتراب منها. احتلال اليهود للعيون والأبار الأثرية يأتي تنفيذاً للتقاليد التي تفرضها الشريعة، فبالنسبة إلى اليهود طقس التطهر لا يجوز إلا في مياه الأمطار والينابيع، ومن المفضل أن يجري يوم الجمعة. لذا يأتون فردياً أو جماعياً إلى الينابيع ليغتسلوا في مائها. وتجدر الإشارة إلى أن المتدينين اليهود، الذين يلبسون أردية طويلة، وتضع نسائهم أغطية على رؤوسهن، لا يشعرون بأي حرج من القفز عراة إلى البرك. ولممارسة طقوسهم الدينية بكل راحة، عملت الدولة العبرية على توفير الوصول إلى هذه العيون وعلى حراستها، وتدمير الآثار التي عليها لإعطائها بعداً تاريخياً واحداً... ففي عين الحنية مثلاً كان يمكن حتى قبل سنوات قليلة رؤية آثار الكنيسة البيزنطية التي بنيت العين عليها. ولكن اليوم أصبحت حجارتها مدمرة ومشوهة بكتابة رمز جديد، يتوافق مع طبيعة مستخدميها، وهو نجمة داود، وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية قد عمدت إلى نقل الحجارة البيزنطية التي تحمل نقوشاً للصليب إلى مخازنها. ومن بين العيون التي جرى تغيير

## القدس - أسامة العيسة

تقع قبالة مستوطنة معاليه عاموس في قرية القدس بئر رومانية، لم يعطها الرعاة الفلسطينيون اسماً لأنها تشبه مئات الأبار الكنعانية والرومانية والبيزنطية المنتشرة في فلسطين. ولكن المستوطنين قرروا أنها بئر يوسف. وبالطبع، مع الاسم التوراتي أتى التغيير لوظيفة البئر، التي كان البدو يقصدونها ليشربوا ويسقوا حيواناتهم منها. فهي اليوم مقصد للتعميد اليهودي. أي إن المستوطنين يأتون إلى البئر ويستحمون عراة في مائها، باعتباره ماء بركاً نقياً، وهو ما يتوافق بالنسبة إليهم مع شعائر التعميد اليهودية. وما جرى في بئر يوسف هو قمة جبل الجليد، في ما يتعلق بتحويل عدد لا يحصى من الأبار والينابيع والعيون الفلسطينية الأثرية من جانب مجموعات من اليهود المتدينين. فقد أطلقوا على هذه الأبار اسم «المطاهر»، وهي تستعمل لممارسة طقوس التعميد والطهارة عبر الاستحمام فيها عراة. وبالطبع مع تغيير معالم العيون والينابيع منع الفلسطينيون من